١٤ أكتوبر | تشرين الأول ٢٠٢٠

إلى السادة والسيدات الكرام:
الممثل السامي / نائب الرئيس جوزيف بوريل فونتيليس
الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية / نائب رئيس المفوضية الأوروبية من أجل ضمان أوروبا أكثر وحدة وقوة في العالم نائب رئيس المفوضية الأوروبية فيرا جوروفا
نائب الرئيس للقيم وتعزيز الشفافية، المفوضية الأوروبية جوتا أوربيلينين
مفوض الشراكات الدولية، المفوضية الأوروبية أوليفر فارهيلي ،
مفوض شؤون سياسة الجوار والتوّسع، المفوضية الأوروبية

عزيزي السيد جوزيف بوريل فونتيليس والسيدة فيرا جوروفا والسيدة جوتا أوربيلينين والسيد أوليفر فارهيلي
نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نكتب لحث المفوضية الأوروبية على ضمان أن يقود الاتحاد الأوروبي العالم في تعزيز حقوق الخصوصية في بلدن العالم الثالث.

تلعب سياسات التنمية في الاتحاد الأوروبي، وإجراءاته الخارجية، واتفاقيات التعاون الدولي أدوارًا رئيسية في دعم سيادة القانون والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
ومع ذلك، فإن العديد من هؤلاء يدعمون أيضًا تمويل وتطوير المشاريع والمبادرات التي تهدد حقوق الخصوصية والحقوق الأساسية الأخرى، مثل حرية التعبير وحرية التجمع.

نحن قلقون من أنه من خلال رعاية مثل هذه الأنشطة، يدفع الاتحاد الأوروبي تبني واستخدام تقنيات المراقبة التي، في حالة إساءة استخدامها من قبل الجهات الفاعلة المحلية، يمكن أن تنتهك الحقوق الرئيسية للأفراد المقيمين في تلك البلدان. في غياب سيادة القانون وضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون، والتي تسعى إلى الحد من سلطات الدولة وحماية حقوق الناس، يمكن استغلال هذه التقنيات من قبل السلطات والجهات الفاعلة الأخرى التي لديها إمكانية الوصول وتؤدي إلى تداعيات خطيرة ليس فقط على حقوق الخصوصية وحماية البيانات ولكن أيضًا على الحقوق الأخرى، مثل حرية التعبير وحرية التجمع.

مع الانتهاء من دورة الميزانية للسنوات الخمس القادمة للاتحاد الأوروبي، من الضروري التأكد على أنها ستتصدى للتهديدات التي تشكلها هذه المبادرات. يجب أخذ العبرة من الفترة الصعبة التي مرّ بها الربيع العربي، ويجب على الحكومات والشركات الأوروبية التأكد من أنها لا توفر أدوات القمع للحكومات في جميع أنحاء العالم. يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي داعماً للحقوق وليس عاملاً مساعداً للحكومات لتقويضها.

ولهذه الغاية، ندعو المفوضية الأوروبية، بالتنسيق مع البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، إلى سن إصلاحات قانونية وسياسية لصناديق التنمية والتعاون الأجنبي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، هذه دعوة لإنشاء صندوق دعم مالي جديد لحماية الحق في الخصوصية عالميًا.

تتضمن بعض برامج تمويل الاتحاد الأوروبي هذه، على سبيل المثال لا الحصر:

- الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنازحين في إفريقيا (EUTFلأفريقيا)
- برنامج المساهمة في الاستقرار والسلام(IcSP)
- برنامج المساعد قبل الانضمام

بالنسبة الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي من أجل الاستقرار لأفريقيا، على سبيل المثال ، شهدت حكومة النيجر تلقي معدات مراقبة تتضمن جهاز محاكاة برج الهاتف المحمول المستخدم لاعتراض الاتصالات. ومع ذلك، لا يوجد في البلاد قوانين تنظم استخدام هذا النوع من المعدات المتطفلة للتجسس. في الوقت الحالي، لا يبدو أن الدولة لديها أي قيود قوية تمنعها من استخدام المعدات لأغراض أخرى غير المراقبة فقط لأغراض مراقبة الحدود.

كما قام الصندوق بتمويل أنظمة الهوية البيومترية في كوت ديفوار[1] والسنغال[2] بمبلغ 30 مليون يورو و28 مليون يورو على التوالي. في كوت ديفوار، يُستخدم نظام الهوية البيومترية للمساعدة في تحديد هوية الإيفواريين المقيمين بشكل غير نظامي في أوروبا وتنظيم عودتهم بسهولة أكبر.
بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 5 ملايين يورو للإنتربول[3] لتطوير قاعدة بيانات للشرطة مشتركة تم نشرها في بلدان غرب إفريقيا، بما في ذلك كوت ديفوار والنيجر، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز أنظمة المعلومات للشرطة في منطقة غرب إفريقيا بنطاق أوسع[4].

بموجب الأداة التي تساهم في الاستقرار والسلام (IcSP) ، تقوم شراكة التدريب على مكافحة الإرهاب[5] بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتدريب مسؤولي الأمن من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تقنيات التحقيق الحساسة ، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخبارية مفتوحة المصدر ، و'الجريمة الإلكترونية 'المتعلقة بـ' مكافحة الإرهاب "و" تحقيقات مكافحة الإرهاب ، بما في ذلك الطب الشرعي الرقمي."
بموجب برنامج المساعدات ما قبل الانضمام، تم تخصيص أموال الاتحاد الأوروبي لتمويل نظام التنصت على المكالمات الهاتفية في البوسنة والهرسك [6]، بالإضافة إلى التنصت على المكالمات الهاتفية، والتفتيش الجنائي للكمبيوتر والهاتف المحمول، و "المعدات التشغيلية الخاصة" في تركيا[7] .

نحن ندرك أنه بموجب الشروط الحالية لبرامج التمويل هذه، فإن تنفيذ تقييمات الأثر والمخاطر اللازمة وكذلك إنشاء تدابير حماية البيانات تقع على عاتق البلدان المتلقية وليس الاتحاد الأوروبي. إن عدم وجود تدابير كافية من قبل الاتحاد الأوروبي للالتزام بالتزاماته الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، يترك الباب مفتوحًا للانتهاكات المحتملة من قبل سلطات الدول الأخرى.

[1] https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/t05-eutf-sah-ci-01.pdf
[2] https://eutf.akvoapp.org/en/project/5620/#report
[3] https://eutf.akvoapp.org/en/project/5372/#report
[4] https://eutf.akvoapp.org/en/project/5372/#
[5] https://www.cepol.europa.eu/sites/default/files/05-2018-MB.pdf
[6] https://www.asktheeu.org/en/request/information_regarding_lawful_int
[7] https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/pdf/key_documents/2014/20140919-csp-turkey.pdf

مع زيادة عدد المجتمعات عبر الإنترنت زادت التهديدات الرقمية لحياتهم، من الضروري معالجة هذه المخاطر. يجب على الاتحاد الأوروبي، بكونه متقيداً للالتزام بالحريات الأساسية وبحكم اعتباره من أكبر المانحين للمساعدات التنموية في العالم، الآن وقبل قبل أي وقت مضى يجب ان يلعب دور القدوة في هذا المجال.

التوصيات

في ضوء ما سبق، ندعو المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى:

- ضمان عدم تقديم أي دعم لأنظمة المراقبة أو تعقُّب الهوية عبر عبر صناديق المساعدات والبرامج التنموية إلى دول العالم الثالث حيث تفتقر إلى إطار قانوني واضح وفعال يحكم استخدام معدات أو تقنيات المراقبة.
- توفير الدعم لأنظمة المراقبة أو الهوية فقط بعد إجراء تقييم مناسب للمخاطر والعناية الواجبة.
- تزويد البرلمان بقدرات أكبر للتدقيق وضمان المساءلة على صرف الأموال.
- يجب دمج جميع المشاريع المستقبلية التي تهدف إلى معالجة "الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والتهجير القسري ، والهجرة غير النظامية" وتعميمها في برنامج NDICI. في المقابل، إيقاف عمل الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي من أجل الاستقرار عندما ينتهي الدعم المالي الحالي في عام 2020.
- تأكد من أن المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية للمفوضية الأوروبية، وهي هيئة الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن مساعدات التنمية ، تنشئ صندوقًا جديدًا يهدف إلى تحسين الحوكمة والأطر القانونية في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحق في الخصوصية وحماية البيانات. يجب أن تشمل أولويات الصندوق ما يلي:
  - مراجعة الأطر القانونية الحالية لحماية الخصوصية والبيانات، أو في حالة عدم وجود أطر جديدة، تنظم المراقبة من قبل الشرطة ووكالات الاستخبارات ، بهدف ضمان قوتها ، وتنفيذها بفعالية ، وتوفير تعويض مناسب ومنصفة للأفراد ؛
  - تعزيز القوانين أو إدخال قوانين جديدة تحدد مبادئ توجيهية واضحة يمكن للسلطات الحكومية من خلالها ممارسة أنشطة المراقبة؛
  - التركيز على تعزيز وتقوية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان؛
  - تعزيز استقلالية مؤسسات المراقبة الرئيسية، مثل القضاء، لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان.

مع فائق الاحترام،
منظمة الخصوصية الدولية " بريفسي إنترناشيونال"